



ما من شك في أن الحرب الدموية التي دخلت، في مارس/ آذار الجاري، سنتها السادسة، قد عملت على تمزيق النسيج الوطني السوري. بيد أن المفارقة أن مطلب الفيدرالية وخطط التقسيم لم تصدر عن أي طرف من الأطراف السورية المتنازعة، وإنما من الدول الأجنبية، موسكو أولاً ثم واشنطن قبل أن تتراجع عنه. مع العلم أن هذا التمزق لم يضرب العلاقات بين الجماعات المذهبية والإثنية فقط، وإنما ضرب هذه العلاقات داخل هذه الجماعات أيضاً، وفي مقدمها الأكرية العربية السنية، إذا كان لا بد من استخدام مصطلحات أصبحت دارجة، للتغطية على الحقيقة الوطنية السورية المستهدفة. وحتى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يتقدم الركب، اليوم، في المطالبة بالفيدرالية، لم يتحدث، حتى فترة قريبة، إلا عن إدارة ذاتية.

ومع ذلك، لا ينبغي أن نتجاهل أن الميل إلى التقسيم، بعد سنوات الحرب الوحشية الطويلة، وانعدام آفاق الحل الواضحة، أصبح شاغلاً حقيقياً للسوريين. وأن هناك سوريين خاسرين يعتقدون أن التقسيم هو الحل لمشكلاتهم القديمة. وفي المقابل، هناك أغلب السوريين الذين يخشونه، ويعلنون استعدادهم لأي عمل للوقوف ضده. وهناك أيضاً دول عديدة تحلم بتحطيم سورية كدولة واحدة، وتلك التي تعتقد أن أسهل الحلول للخروج من الأزمة التي لا ت تريد أن تورط فيها هو في تبني التقسيم الذي ربما يعطي لهم، بالإضافة إلى ذلك، فرصة استعادة الوصاية على الدولة التي بقيت، عقوداً طويلة، مصدر قلائل، بسبب روح السيادة والنزعة القومية التي ميّزت ثقافة شعبها و اختياراته منذ ما قبل الاستقلال.

لكن أكثرية الأطراف، والسوريين خصوصاً، تدرك أن التقسيم لن يقدم، في أي شكل جاء، أي حل للمشكلات التي تعاني منها سورية، وكانت وراء ثورتها والمحرقة التي نجمت عنها. ولم يكن مصدر هذه المحرقة أبداً الخلافات بين الطوائف والإثنيات، على الرغم من أشكال التمييز الواضحة التي كانت تمارس ضد هؤلاء وأولئك، وإنما كانت ضد نظام سحق كل

حياة سياسية وثقافية وإنسانية جماعية عند السوريين، بكل مذاهبهم ودياناتهم وقومياتهم. ولذلك، هناك اعتقاد عميق في أن تركيز الجهد في هذا الاتجاه لن يساهم في حل أي مشكلة، وإنما بالعكس في إحداث مشكلات جديدة، أولها السماح للمسؤولين عن هذه الكارثة الوطنية والإنسانية، أن يهربوا من مسؤولياتهم، ويحموا أنفسهم وراء الدفاع الكاذب عن الحقوق الخاصة بهذه الجماعة أو تلك.

تكريس تمزيق النسيج الوطني ووضع الدولة "المركبة" في مركز الاتهام والتناقض مع الإدارة المحلية للجماعات، أو الحكومات الإقليمية للمناطق، يوجه الأنظار في الاتجاه الخطأ، لأنه لا يضع يده على الجرح الحقيقي الذي لا علاقة له بالدولة، وإنما بالسلطة الاستبدادية والفاشدة التي علقت الدستور، وهُمّشت الجميع، وقضت على أي هامش للمشاركة السياسية، واغتالت كل أشكال الإدارة الذاتية. وعدم مرکزة نقد المرحلة السابقة على هذه النقطة، وتركيزه على مرکزية الدولة فحسب، كما لو أن الدول المركبة لا يمكن إلا أن تكون استبدادية وهمجية، يمكن أن يُفهم منه أن من الممكن حل المشكلة بأن تأخذ كل طائفة وقومية حقها في بناء نمط الدولة اللاقانونية نفسها. لكن، على مستواها وفي منطقتها. في هذه الحالة، بدل دولة فاشلة سيكون لدينا دول فاشلة متعددة، تتنازع الجماعات داخلها على السيطرة فيها، وتتنازع الدوليات أيضاً في ما بينها على تعظيم مواردها وتوسيع حدودها على حساب الأخرى.

وهكذا، لن يحلّ تعدد الدوليات الطائفية أزمة الدولة الوطنية المأزومة، لكنه سيضاعفها وسينشرها على اتساع المساحة السورية، لأنّه يتجاهل المشكلة الحقيقية التي هي الدولة الدستورية والوطنية، أو المواطنية، لصالح دول أقل دستورية ومواطنة. ولن يخفف هذا الخيار من العنف، لكنه بالعكس، في الظروف التي تعرفها المنطقة، والمواجهات الكامنة فيها بين جميع الأطراف، الداخلية والخارجية، سيدفع إلى تفجير كل العنف المكتوب، والمضبوط نسبياً حتى الآن، على مستوى المنطقة بأكملها، ويعمم المأساة داخل الدول المنقسمة، وفيما بينها، بسبب الاختلال الكبير في التوازنات الاجتماعية والمذهبية والدولية الذي سيثيره. والسبب:

أولاً، أن الدولة المولودة حديثاً، أي دولة، تحتاج إلى عقود طويلة، قبل أن تجد الجماعات التي تعيش ضمن حدودها توازناتها الداخلية، وتسنّ قاعدة ثابتة للتعامل والحياة المشتركة، وعقوداً أخرى، حتى تكتسب دورها وموقعها المعترف به، والمقبول من دول الإقليم. وخلال هذه الفترة، تعيش المجتمعات نزاعات، وأحياناً حرباً أهلية عنيفة، وكل الدول الوطنية نشأت بعد حروبٍ أجبرت الجميع على وضع قاعدةٍ واضحةٍ وواعيةٍ، للتعامل في ما بينها. وهذا هو وضع سورية، اليوم، التي لم تخرج بعد من الصراعات الداخلية، للوصول إلى توازنٍ يرسو على أساسه تفاهمٍ وطنيٍ شاملٍ يلتزم بمبادئه جميع الأفراد، يحفظ حقوق كل واحد منهم، ويوفّق بين الجماعات المتنافسة، ويقيم حياةً وطنيةً ثابتةً ومستقرة.

ولو انقسمت سورية، الآن، سيعني ذلك تحطم نواة البنية الوطنية السورية التي بذل كثير من الجهد والتضحيات لبنائها، قبل أن تقوّضها مطامع نخبٍ حاكمةٍ جاهلةٍ وفاقدةٍ معنى الوطنية، وسيطّل ديناميات حروبٍ جديدةٍ داخل الأطراف المتباعدة والمتناولة والمتصارعة على الموارد والسلطة، وسننضي عقوداً طويلةً إضافيةً في كل جزء منفصل، لإيجاد توازنٍ مستحيل التحقيق. ولأن الوصول إلى مثل هذه التوازنات البنوية والتفاهمات الوطنية أصعب في البلدان الصغيرة المعرضة لأن تكون مناطق تجاذب وتنافس بين الدول الإقليمية الكبرى، إن لم تضع نفسها تحت وصايتها، ستكون الحرب أشدّ عنفاً داخل الدول المنقسمة الصغيرة، وفيما بينها وعليها.

ثانياً، أن التقسيم يشرع الأبواب واسعةً أمام استخدام الدوليات الصغيرة التي لا حظ لها في البقاء، بإمكاناتها الذاتية للصراع بين الدول الإقليمية الأكبر على جنبها واستخدامها أدواتٍ في استراتيجيات الهيمنة الإقليمية والدولية المتنازعة. وسيعمل هذا

على تفاقم الأزمات، وتنامي النزاعات للحروب والاقتتال، داخل الإقليم، بدل تخفيض و Tingififها، ويزيد، وبالتالي، حرمان الشعوب من حقها في التقدم، ويبين المنطقة كلها بالتخلف والتقهقر، أكثر مما أصابها حتى الآن. لا تستقيم مقارنة الأوضاع عندنا بما حصل في أوروبا الشرقية، فمن جهة، لم يولد الانقسام في منطقة شرق أوروبا نزاعات جديدة، لأنه حصل في منطقة زالت أسباب التنازع على الهيمنة الإقليمية فيها مع زوال الحرب الباردة، ولم يعد هناك سوى التنافس الاقتصادي في ما بينها. بينما تقع المنطقة العربية في بؤرة النزاع على الهيمنة بين الدول الإقليمية المتنافسة والقوى الدولية التي نقلت محور نزاعها من مناطق، مثل أوروبا الشرقية، إلى الشرق الأوسط. ومن جهة ثانية، لم يؤثر التقسيم سلباً على إمكانات التطور والتنمية للدول الصغيرة الجديدة، لكنه فتح آفاقاً أوسع لها، باندراجها في اقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي قدم لها، ولمجتمعاتها، فرص نمو استثنائية، ونمّى لدى شبابها اتجاهات إيجابيةً متحورةً حول تحسين شروط حياتها، بدل النزاع والاقتتال الدائمين.

ثالثاً، أنه في منطقتنا، حيث توجد مشاريع هيمنة إقليمية معلنة، من إسرائيل إلى إيران إلى تركيا، وتنافس بين الدول الكبرى على النفوذ في إقليم يزخر بالنزاعات غير المحسومة، بما فيها سياسات الطاقة والمسألة اليهودية/ الفلسطينية وغيرها، يقود تقسيم سوريا إلى فتح باب مواجهاتٍ استراتيجية وجيوسياسيةٍ ستحول أراضي جميع الدول المجذأة إلى ميدان حربٍ دائمة، وسوف يفاقم ذلك من مستويات العنف وأسباب الاقتتال. وربما لن تهدأ الحرب بين الجميع عقوداً طويلة. وسيذهب ببناء الدوليات الصغيرة، مهما كان اسمها، اتحاديةً أم لا، جميعاً كحطب وقود حروب الدول الإقليمية الكبرى المتنافسة.

هذا لا يعني أن الممكن أن تتجاهل حاجة الجماعات التي خنقتها عقود طويلة من حكم التصدير السياسي والثقافي والإنساني، إلى مصادر لإعادة شحن ذاتها بالأفكار والقيم التي تجعل لحياتها معنى. وهي لا تجد، اليوم، منبعاً لقيم التضامن والتعاون والتفاهم الإنساني، يخرجها من حياة التصحر والجفاف الذي وضعها فيه حكم التعقيم الجماعي، سوى بالعودة إلى الاستثمار في وسائل القرى الدينية أو القومية أو الجغرافية القائمة. وفي هذا البحث عن الذات، وإحياء القيم الإنسانية المرتبطة بها، قيم التعاطف والألفة والتعاون، ينبغي وضع النزوع الكبير اليوم إلى كسر مركزية الدولة التسلطية، والتعلق بإقامة "مواطن" أكثر حميميةً وقرباً من مشاعر الناس وعواطفهم، وبعداً عن الوطنية الأيديولوجية الفارغة التي لم يكن هدفها سوى التغطية على الاستبداد. ولا ينطبق هذا على الجماعات القومية، إنما أيضاً على الجماعات المحلية المنتسبة للدين والمذهب والقومية نفسها. وعلى النظام السياسي والإداري الجديد القادر أن يلبي هذه الحاجة، ويقدم للجماعات وسائل إرضائها في صيغةٍ من اللامركزية الواسعة التي تضمن للأفراد أن يعيدوا امتلاك شروط وجودهم في البيئة القرية، ويساهموا في إدارة شؤونهم وتسييرها. وسيكون ذلك في مصلحة تعميق المشاركة في الحياة الجماعية الوطنية، وتعزيز فرص التنمية الاجتماعية والإنسانية معاً. ولذلك، كرست وثيقة "العهد الوطني لسوريا الجديدة" الذي أصدره المجلس الوطني السوري منذ تأسيسه عام 2011 مفهوم اللامركزية الواسعة، قبل أن تطرح اليوم مسألة الفيدرالية بعد خمس سنوات.

لكن نجاح المجتمعات في السيطرة على مقدراتها، والمشاركة في تقرير مصيرها، ومجاراة المجتمعات الأخرى في التقدم الحضاري والإنساني، لا يتوقف فقط على إرضاء المطالب النفسية والثقافية، وتعزيز الشعور بالهوية، وإنما يحتاج إلى تملك وسائل التقدم الحضاري، المادي والعلمي، الذي يستدعي بيئات متنوعةً وسوفاً واسعةً واستقراراً نسبياً مستمراً. فليس لأي جماعةٍ وطنيةٍ أن تحظى بالاستقرار، ما لم تنجح في أن تبني داخل حدودها قيم العصر ومعاييره، في ما يتعلّق ببعث الثقة بالأمان والاطمئنان لدى الإنسان، واحترام حقوقه الأساسية، والتمسك بمعايير المواطنة، بما تعنيه من حرية ومساواة وعدل وكرامة، وهذا يستدعي إيجاد الشروط الالزامية لتنمية اقتصادية فعالية تخلق فرصاً حقيقة للارتفاع بمستوى حياة الناس إلى المستوى الذي يرضي طموحاتهم، في عصر العولمة والانفتاح المتبادل. وليس من الممكن تحقيق معدلاتٍ معقولةٍ للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في دولٍ تحول إلى "غيتوات"، أو معازل مذهبية، أو عشائرية أو إثنية. يحتاج التقدم الحضاري، اليوم، إلى شروطٍ لا يمكن أن تتحقق إلا الفضاءات الواسعة التي تستطيع أن توفر فرصةً أكبر للاستثمار المنتج والمربح في كل المجالات، السياسية والاقتصادية والعلمية. لذلك، لا يمكن لبني خياراتٍ تدفع إلى مزيد من تفتيت الجهود، وتشتيت القوى، أن يساهم في تحرير الشعوب. بالعكس، ما يساعد على تحريرها هو تجاوز منطق المعازل والغيتوات والحدود الضيقة المغلقة، وتوسيع دائرة الاستثمار والإنتاج والبحث والتفكير. فهذه هي اليوم شروط تنمية الإبداع والتقدّم والارتقاء بمستوى حياة الأفراد ووعيهم. وهذا لا يمنع أن تكون لمنطقة ذات الغالية الكردية صيغة خاصة.

إن ربح معركة السلام والاستقرار الدائمين، وفي إثرها معركة الكرامة والحرية والتفاهم بين الأفراد والجماعات، يحتاج إلى ضمان التقدم الحضاري الذي يفتح آفاق التقدّم الاجتماعي للجميع، وبناء دولٍ قائمةٍ على احترام حقوق الإنسان، وتجاوز مفهوم دوبيلات الطوائف والعصبية الطبيعية، القائمة على الولاءات القبلية أو الدينية أو المذهبية، التي هي المولد الدائم للحروب الدورية الداخلية والإقليمية. فلا يمكن لدولةٍ تقوم على العصبية المذهبية أو القبلية أن تنتج مواطنةً أو حفاظاً إنسانياً. إنها لا تنتج إلا الإحباط والتوتر والنزاعات الداخلية، لأنها تعجز عن إيجاد الشروط الحضارية التي يحتاجها الاستثمار المادي والعلمي في المواطن والإنسان، ولا تقوم إلا على نظام الولاءات المذهبية والعشائرية والزعامتين المكرسة والثابتة التي تعيد طبيعة العلاقات بين الأفراد إلى عصر القبيلة والإقطاع. وأمامنا أفضل شاهدٍ على ذلك تجربة لبنان منذ تأسيسه، والعراق المقسم الذي أنتج الاحتلال، وتسعى إلى تكريسه اليوم سياسات الهيمنة الإيرانية.

لا يهم أن تكون الدولة مركبةً أم لا مركبة، اتحاديةً أم وحدية. المهم أن تكون دولةً، أي قائمةً على مبادئ المواطن وال العلاقة القانونية، لا على علاقات التبعية والولاء والانتماء المذهبي أو العشائري أو الإثنى. وعندما تكون دولة مواطنة قائمةً على مبادئ المواطن، أي الحرية والمساواة وحكم القانون، يتحول النقاش على شكل الدولة إلى مناظرةٍ محكمةٍ بالصالحة العامة وتعزيز المشاركة، ولا يبقى هناك أي سبب لتثير المسألة ما نشاهده اليوم من توترٍ وانقساماتٍ واتهاماتٍ متبادلة.

العربي الجديد

المصادر: